الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.41

الجمعية العامة

Distr.: Limited
17 November 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

السودان*: مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٧٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٢٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٤٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٠٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٩٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٢٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلقة بدور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير أيضا إلى توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[1] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[2]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٢٤/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المعنون ''نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد''،

وإذ تشير إلى قرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المعنون ''الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية''،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٩٩/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المعنون ''إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة''،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[3] وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك القرار ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا محوريا تضطلع به في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعزيز اتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية الشاملة، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد من جديد أيضا ما أعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة للألفية[4] من تصميم على كفالة جعل العولمة قوة إيجابية لشعوب العالم قاطبة،

وإذ تسلم بأن العولمة التي يحركها إلى حد كبير التحرر الاقتصادي والتكنولوجيا تعني ضمنا أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى بطريقة منصفة تتطلب تطوير سبل التعامل مع العولمة

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٣) انظر القرار ١/٦٠.

(٤) انظر القرار ٢/٥٥.

من خلال إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يساورها القلق لأن الأزمات المتعددة الحالية تزيد الوضع الدولي الراهن خطورة وتؤثر سلبا في آفاق التنمية في البلدان النامية، مع التهديد بزيادة اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة التكنولوجية والفجوة المتعلقة بالدخل،

وإذ تؤكد من جديد تأييدها القوي للعولمة المنصفة والشاملة للجميع وضرورة أن يؤدي النمو إلى القضاء على الفقر، وعزمها، في هذا الصدد، على جعل هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، غاية أساسية للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وللاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر والقضاء عليه، كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تسلّم ببالغ القلق** بما للأزمات المالية والاقتصادية الراهنة من أثر سلبي يمس بوجه خاص البلدان النامية نظرا لقدرتها المحدودة على تيسير التصدير، وضمان سبل الحصول على الائتمان، وعلى اتباع سياسات فعالة على صعيد الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية، وينال من القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تسلّم** بأن الأزمة المالية الراهنة وما اتخذته حكومات البلدان المتضررة من تدابير لمواجهتها أبرزت الدور الهام الذي يؤديه القطاع العام في ضمان توافر بيئة اقتصادية آمنة ومستقرة؛

٤ - **تسلم أيضا** بأن من الضروري وضع سياسات تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من أجل الحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها وكفالة استفادة الفقراء والفئات الضعيفة من النمو الاقتصادي والتنمية؛

٥ - **تسلم كذلك** بأنه هناك حاجة إلى اتباع تلك السياسات على جميع المستويات لتمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الاجتماعي على السواء، وفقا لأولوياتها الإنمائية الوطنية، بوسائل منها تطبيق حدود دنيا للحماية الاجتماعية، حسب الاقتضاء، وتدعو، في هذا الصدد، المجتمع الدولي، بما في ذلك الوكالات المتخصصة

(٥) A/64/310.

والمؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة العمل سوية على مساعدة البلدان النامية في جهودها، حسب الاقتضاء وبناء على الطلب؛

٦ - **تكرر التأكيد** أن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن تهدف إلى الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وعمالة كاملة وإلى القضاء على الفقر وإبقاء معدلات التضخم منخفضة ومستقرة، وينبغي أن تسعى إلى التقليل إلى الحد الأدنى من اختلالات التوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي لكفالة استفادة الجميع من منافع النمو، ولا سيما الفقراء، وتدعو جميع البلدان إلى تحسين سياساتها في مجال الحماية الاجتماعية، حسب الاقتضاء، بوسائل منها توفير سبل استفادة الجميع من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الاجتماعية الشاملة، بالإضافة إلى بناء القدرات، والعناية الخاصة بالنساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة؛

٧ - **تقر** بضرورة تحقيق المزيد من الاتساق بين السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتجارة والمعونة والشؤون المالية والبيئة لدعم الهدف المشترك المتمثل في جعل العولمة في صالح الجميع؛

٨ - **تؤكد** الحاجة إلى آليات ومؤسسات أفضل لمعالجة مواطن الضعف الهيكلية وتعزيز التماسك والتكامل والتنسيق في عملية رسم السياسات الاقتصادية العالمية التي تتسم بالشمول والشفافية؛

٩ - **تشدد** على أن الاقتصادات قائمة في عالم آخذ في العولمة يعني فيه ظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على قواعد أن مجال التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، غالبا ما تحكمه في الوقت الراهن ضوابط والتزامات دولية واعتبارات خاصة بالسوق العالمية، وأن من واجب كل حكومة المفاضلة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود الناجمة عن فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية أن تأخذ جميع البلدان في اعتبارها، مع مراعاة الأهداف والغايات الإنمائية، الحاجة إلى إقامة توازن ملائم بين مجال التحرك المتاح للسياسة الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية، وتلاحظ مع التقدير، في هذا الصدد، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن مفهوم مجال التحرك المتاح للسياسة العامة، كما صيغ في توافق آراء ساو باولو[٦] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٣]؛

---

(٦) TD/412، الفرع الثاني.

١٠ - **تسلم** بما للأزمة من أثر سلبي في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ومن بينها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وفي البلدان الأفريقية والبلدان الخارجة من نزاع، وكذلك بالتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل وسكانها من الضعفاء والفقراء في مجال التنمية، وتدعو بالتالي إلى اتخاذ تدابير لكفالة فرص التبادل التجاري والوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل الكافي وعلى التمويل الميسّر الشروط وبناء القدرات وتعزيز الدعم المقدم لأغراض تحقيق التنمية المستدامة والحصول على المساعدات المالية والتقنية والقدرة على تحمل الدين وتدابير لتيسير التبادل التجاري وتطوير الهياكل الأساسية وإرساء السلام والأمن وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالالتزامات الدولية السابقة في مجال التنمية؛

١١ - **تكرر تأكيد** دعوتها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى إعداد صيغة شاملة للتصدي للأزمة دعما للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من خلال نهج منسق تتبعه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية على الصعيد القطري، وتحث، في هذا الصدد، الأمين العام على تحديد الموارد اللازمة للتصدي للأزمة واقتراح سبل سد الفجوات في التمويل وتلبية الاحتياجات من الموارد؛

١٢ - **تدرك** أن عبء الدين الثقيل الذي يتحمله العديد من البلدان النامية كثيرا ما يعوق استثمارها في التنمية المحلية، وتدرك أيضا أن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الحالية يمكن أن تقوض العمل الدؤوب والمكاسب التي تحققت على مدى سنوات فيما يتعلق بديون البلدان النامية، وتدعو إلى تنفيذ مبادرات وآليات تتسم بالجرأة والشمول لكي يتم بفعالية وإنصاف حل مشاكل الدين الحالية التي تعاني منها البلدان النامية، وبخاصة بلدان في أفريقيا، بوسائل منها إلغاء الديون؛

١٣ - **تشدد** على أن الأزمة المتفاقمة تهدد بزيادة ديون البلدان النامية، وبالتالي إضعاف قدرتها على تحمل الدين، وهو ما يحد من قدرة هذه الدول على اتخاذ التدابير المالية المناسبة للتخفيف من أثر الأزمة أو على المشاركة في تمويل التنمية، وتؤكد، بالتالي، وجوب اتخاذ التدابير المناسبة للحد من الآثار السلبية للأزمة على مديونية الدول النامية وتفادي أزمة ديون جديدة، بوسائل منها الاستفادة الكاملة من المرونة المتاحة ضمن إطار القدرة على تحمل الدين الذي وضعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

١٤ - **تؤكد من جديد** الالتزام بتوفير الدعم اللازم لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتعزيز هذا الدعم، وتؤكد أن القضاء على الفقر، لا سيما في أفريقيا، هو التحدي

الأكبر الذي يواجه العالم اليوم، وتؤكد بالتالي على أهمية دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام على نطاق واسع باعتباره أمرا حيويا لإلحاق أفريقيا بركب الاقتصاد العالمي؛

١٥ - **تؤكد من جديد أيضا** الالتزام بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتؤكد، تحقيقا لتلك الغاية، أهمية بذل جهود عاجلة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، وتلاحظ أن تعزيز إعراب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن رأيها ومشاركتها في مؤسسات بريتون وودز لا يزال محط اهتمام مستمر، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تحقيق مزيد من التقدم الفعلي؛

١٦ - **تؤكد** الحاجة إلى زيادة التمويل المخصص للزراعة تنشيطا للقطاع الزراعي، وبخاصة في البلدان النامية، بغية ضمان الأمن الغذائي وصون مصادر كسب الرزق للمزارعين وتحقيق التنمية الريفية، وتشجع على تحقيق التكامل الاقتصادي الوثيق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية المجاورة وتوفير فرص العمل خارج المزارع في الريف لتقليص التفاوت بين الريف والحضر، وزيادة الفرص المتاحة وتشجيع الاحتفاظ بذوي المهارات، بمن فيهم الشباب، في المناطق الريفية؛

١٧ - **تسلم** بضرورة أن تكون لاستراتيجيات النمو وسياسات العمالة أهداف واضحة من حيث توفير فرص العمل، تحقيقا للحد من الفقر، وتسلم أيضا بوجوب أن تراعي هذه السياسات الفوارق بين الجنسين في توظيف المرأة؛

١٨ - **تلاحظ مع القلق** الزيادة غير المسبوقة في البطالة نتيجة للأزمات المالية والاقتصادية العالمية الحالية، وتسلم أيضا بأن توفير العمل الكريم يظل أحد أفضل السبل للخروج من طوق الفقر، وتدعو، في هذا الصدد، البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية إلى مساعدة البلدان النامية في تنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية، بوسائل منها توفير التمويل، بالتشاور والتعاون مع منظمة العمل الدولية؛

١٩ - **تشجع** جميع الشركاء في التنمية على المساعدة في تعزيز ودعم السياسات والخطط الصحية والتعليمية الوطنية للبلدان النامية من خلال توفير المساعدة والتمويل وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية؛

٢٠ - **تسلّم** بالحاجة إلى نظم صحية كفؤة ومنصفة للتنفيذ الفعال لبرامج الوقاية من الأمراض والرعاية والمراقبة اللازمة لبلوغ الأهداف الصحية المحددة المتمثلة في تقليل

وفيات الأطفال والوفيات النفاسية والحد من انتشار أمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا؛

٢١ - **تسلّم أيضا** بالحاجة إلى سياسات وتدابير لتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، على أن تكون البلدان المتقدمة النمو في طليعة هذا المسعى؛

٢٢ - **تؤكد** الحاجة إلى تعزيز الالتزامات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، وتقرير شروط أنسب لنقل التكنولوجيا بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وإلى اتخاذ إجراءات محددة لتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية دعما لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية المستدامة؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن موضوع ''العولمة والتنمية: دور الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في سياق الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة '' في إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''؛

٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين بندا فرعيا بعنوان ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل''، في إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.